الكيان الصهيوني واميركا:

بادين : لاتغيير للقرارات الدولية

بونغ : سيكلف بالقاء الفيتو

# ضجة صهيونية مفتعلة لتحديد الدور الأميركي في التسوية

**ردود الفعل الرسمية الصهيونية المضخمة والمتشنجة تجاه التحركات الاميركية الاخيرة التي لا تعدو ان تكون لدى اكثر الاراء « تفاؤلا » محاولة للهمس بان مشكلة الشرق الاوسط لن تحل بالكامل حاليا وبعد اتفاقات «كامب ديفيد» و « المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية » لان هناك عوامل مؤثرة اخرى عزلت عن المشاركة في اللعبة .**

وهذا الهمس الاميركي الذي يختلف في دوافعه الآنية ولكن لا يختلف ( طبعا ) في منطلقاته الاساسية لم يكن على مستوى يهدد المصالح والمبادىء الصهيونية في المنطقة واستراتيجيتها التوسعية الاستيطانية .

اذن لماذا هذه الحملة الصهيونية البالغ فيها ؟ والتي تذكر بالحملة المتشنجة ضد « الدولية الاشتراكية » وكرايسكي وبراندت والتي لا زالت آثارها حتى هذا الاسبوع عندما رفض اسحق مودعي وزير الطاقة الصهيوني المشاركة في « المؤتمر الدولي للعلوم والتكنولوجيا » لانه عقد اعماله في فيينا وتحت رعاية كرايسكي .

ان اغلب المراقبين يرون في هذه الحملة «المصطنعة» تأكيدا صهيونيا جديدا للادارة الاميركية بعدم السماح تحت اي ظرف كان، وحتى في حدود المناورة لاي كان، بالتطرق الى موضوعات تؤكد حقوق الشعب العربي الفلسطيني . فهذا الامر ما لا تسمح به الصهيونية مطلقا لانه يمثل نقيضها التاريخي ، والنقطة الفاصلة بين انتصار ايديولوجيتها على ارض الواقع وبدء الانهيار البنيوي لها واتجاهها نحو الهزيمة ـ الحتمية ـ بخطى اسرع .

## مقترحات شتراوس

وفق هذا التصور او الفهم المبدلي للصهاينة ، جرى رفض مقترحات روبرت شتراوس مبعوث الرئيس الاميركي الخاص الى الشرق الاوسط ، والذي حاول بطريقة الدبلوماسي الاميركي تجاوز بعض « الاشكالات » العيقة للمفاوضات العربية ـ الصهيونية باتجاه تطبيق « الحكم الذاتي » في الضفة والقطاع ، ولاعطاء صيغة التسوية الاميركية دفعة الى الامام عن طريق تبنيها دوليا وفق قرار يناقش فيها القضية الفلسطينية .

لقد رفضت الدوائر الصهيونية بشكل قاطع وعنيف اللهجة اي موقف اميركي يختلف حتى ولو في الشكل وحتى لو كان يصب في النهاية لمصلحة اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة للمصلحة الامبريالية والصهيونية ، وطالبت واشنطن بالالتزام ـ فقط ـ بتعهداتها لرفض تغيير القرارات الدولية السابقة ( بوضع الفيتو على ما يستجد ) والتمسك بحماية الكيان الصهيوني على كافة الاصعدة وفق التصور الصهيوني لهذه الحماية ، وليس وفق التصور الاميركي أو غيره . وكي تضمن الالتزام الاميركي هذا فانها لوحت كعادتها بتاليب اللوبي الصهيوني والكونغرس والراي العام الاميركي ضد ادارة كارتر التي تصرف تأثير هذا التهديد خصوصا وانها قادمة على تجديد فترتها المقاربة على الانتهاء لاربع سنوات قادمة .

وفي هذا الصدد يشير بعض المراقبين الاميركيين بان هناك اتفاقا خفيا تساهم الدوائر الصهيونية بقيادته يسعى الى عدم ترك اي رئيس اميركي مستقبلا يجدد فترة رئاسته لضمان خدمته للمصالح الصهيونية في الفترة الاولى وهو يعيش امل التجديد بواسطة رضا تلك الدوائر عليه .

وقد بالغ الصهاينة في رفضهم لتعديلات تتم على القرار ٢٤٢ ، حتى تساءل الكثيرون .. هل التزم الصهاينة بقرار ٢٤٢ وطبقوه لكي يرفضوا تعديله الان ؟!

## الابتزاز الصهيوني

وابلغ سكرتير مجلس وزراء بيغن آريه ناوور الصحافيين بان الاقتراح الذي تقدم به شتراوس يتناقض مع الالتزامات الاميركية « التي اعطيت لنا في ١٩٧٥/٩/١ واكدت في اتفاقات كامب ديفيد وقبل المعاهدة في ١٩٧٩/٣/٢٦ » . وانبرت الصحف الصهيونية لمهاجمة الولايات المتحدة فقالت «معاريف» ان مقترحاتها « عملية رشوة سياسية » لصالح الزعماء العرب المتحالفين مع واشنطن والمعارضين للسادات .

وانبرى يوسف بورغ وزير الداخلية من الاحزاب الدينية المتطرفة في صهيونيتها ليهاجم واشنطن التي يعرف عدم رضاها عنه وعن احزابه وايضا عن اسلوبه في ادارة المفاوضات مع مصر حول تطبيق « الحكم الذاتي » مدعيا « الوطنية » ورفض « التبعية لواشنطن » بقوله انه يجب رفض « الاصوات التي تأتي عبر الاطلنطي » .

ان الابتزاز الصهيوني للادارة الاميركية ، والذي يلوح بقرب الانتخابات لتجديد فترة كارتر او طرده من البيت الابيض ، يأتي غالبا من وزراء وساسة صهاينة لا تجدهم واشنطن ، اذ ان هؤلاء بدورهم يردون اللطمة لواشنطن ، ويقولون لها بانها اذا كانت تملك نفوذا كبيرا في الكيان الصهيوني يؤدي الى عرقلة وصول بعض الساسة الذين لا يحوزون على رضاها الى مناصب رئيسية متنفذة ، فان هؤلاء بدورهم يملكون مثل هذا النفوذ في واشنطن ايضا ويستطيعون اقتناص الفرص لعرقلة تقدم من لا يحوز على رضاهم .

من هنا يفهم جيدا تلك الحملة المسعورة التي يشنها دايان حاليا على واشنطن ، بعد تأكده من انها تفضل وايزمان وبادين عليه . اذ ان دايان يركب حاليا موجة مطالبة المستوطنين الصهاينة بان « يتعلموا العيش دون مساعدة الولايات المتحدة » ، لتصوره بان الموقف الاميركي يمكن ان يتغير تجاه الكيان الصهيوني في المستقبل بسبب ايرادات النفط واهميته بالنسبة للحياة الاميركية . ويضيف انصار دايان بأنه يشعر بوجود بوادر تحول اميركي ، لهذا فانه يحاول عن طريق هجومه الشرس هذا اسكات الفم الاميركي المفتوح قبل ان ينطق باي مقترح يضر بمستقبل الكيان الصهيوني .

## يونغ ـ الفضيحة

لقد جاء افتضاح لقاء سفير واشنطن في الامم المتحدة اندرو يونغ الذي ساعدت في كشفه المخابرات الصهيونية المدعمة من قبل الـ « سي. اي. اي » ليشكل دعما للتحدير الصهيوني الموجه الى ادارة كارتر بالكف عن محاولات التدخل المباشر ـ ولعب دور الشريك ـ في منطقة الشرق الاوسط ، وترك المنطقة ـ كتعهد ـ للكيان الصهيوني الذي سيرتب الاوضاع فيها وفق تخطيطاته بشكل يضمن حماية جميع المصالح المشتركة له وللامبريالية الاميركية .

وقد عبر بيغن ومساعدوه عن هذا الامر بقولهم انهم غير مهتمين باستقالة يونغ او عدمها لانهم ليسوا ضد الاشخاص بل ضد الاتجاهات الحالية للادارة الاميركية ، ولكن لا يخفى بان وراء هذا التصريح هدف آخر هو عدم استعداء الاميركان السود ضد الصهيونية .

اما بادين المبعوث الرسمي المرسل من بيغن لواشنطن ، والمكلف بترميم ما تهدم من الجسود ونفرات عدم الثقة بين حكومة الليكود وادارة كارتر ، فقد اكد قبل سفره الى الولايات المتحدة بان احدى اهم مهام زيارته هو منع اي تغيير في الموقف الاميركي تجاه مسار التسوية الحالية ، مشيرا الى ان لقاء يونغ ـ الطرزي « نسف جزءا اساسيا من معاهدة السلام » . ولكنه نفى ان يكون للمخابرات الصهيونية دور في كشف هذا الاجتماع .

واضاف بادين بان حكومته ستعارض اي « تلاعب » مهما كان نوعه في القرارات الدولية ، يمكن من خلاله اشراك الفلسطينيين في مفاوضات التسوية (!) لان هذا سيجرد اتفاقيات كامب ديفيد من جوهرها .

## حقيقة المخاوف

ان المخاوف والتشنج الصهيوني من تعديلات يمكن ادخالها على القرار ٢٤٢ ، ليس لها ما يبررها باي شكل من الاشكال ، خصوصا وان العدو لم يعتبر نفسه ملتزما في اي وقت من الاوقات بالقرارات الدولية او مواقف المجتمع الدولي ، بل ان تاريخه بشكل امتهانا مستمرا للراي العام الرسمي الدولي ولهيئة الامم المتحدة ، وليس هناك من يعتقد بان العدو يمكن ان يعطي قيمة لقرار او توصية تصدر عن مجلس الامن او الهيئة العامة اكثر من قيمة الورق والحبر المكونة لها .

وهذه الحقيقة هي التي تدعو للاستغراب عندما نعرف بان العدو اصبح مدافعا عن قرارات مجلس الامن ، فقياديي حزب العمل ووزير خارجيته السابق ابا ايبان يكتب مدافعا عن قرار ٢٤٢ ، قائلا بان تغييره سيضعف من نهج التسوية وذلك لكون القرار اصبح مهما من ناحية المعرفة والقبول التي يحظى بها عالميا ، ولكنه لا ينسى ان يغمز بان القرار كان حصيلة لجهود حزب العمل وليس الليكود واذا كان هناك ضرورة لتغييره فيجب ازاحة الليكود واعادة « المعراخ » وهو يأمل ان تصل الرسالة هذه الى واشنطن وتفهم بدقة .

ان القضية المثارة حاليا والتي تشكل جوهر الهجمة الصهيونية ضد ادارة كارتر ، لا تعدو ان تكون خلافا داخليا متجددا لتحديد اي من واشنطن او تل ابيب الاجدر في رسم التفاصيل الداخلية لمسيرة التسوية وخصوصا عند الوصول الى العوائق او المنعطفات الحادة، وهذه المشاكل الصغيرة لا تلبث ان تزول بسرعة كما تبدا ، فالمصالح الاساسية والجوهرية موحدة ومترسخة ، ولكن تبقى الصهيونية في حالة حساسية بالغة ازاء ما قد يمس ولو بشكل هامشي بمعتقداتها ومبادىء ايديولوجيتها التوسعية الاستيطانية .

وحتى طرح قضية حقوق الشعب الفلسطيني على مجلس الامن في نهاية الشهر الحالي ستخفف هذه الزوبعة المفتعلة داخل الكيان الصهيوني ، خصوصا عندما يرفع يونغ نفسه بده الى اعلى ممسكا بقلمه ـ كعادة سفراء واشنطن للامم المتحدة ـ ليقول لا ، تلك الـ « لا » التي تعني عند صدورها من احدى القوى العالمية الخمس الكبرى بان المسالة المناقشة اصبحت غير ذات موضوع داخل الامم المتحدة .

**فحطان احمد**



في الهدف

# إعادة إفتتاح بنك فلسطين

## خطوة لتطبيع العلاقات القسرية بين غزة والكيان الصهيوني

اعلنت الحكومة المصرية مؤخرا ، رفع الحظر عن ارصدة بنك فلسطين، المجمدة في البنوك المصرية منذ يونيو ١٩٦٧ ، وتبلغ قيمة هذه الارصدة ١٢٥ مليون جنيه مصري ، وقد ترافق الاعلان عن رفع الحظر مع طلب هشام الشوا رئيس مجلس ادارة البنك ، اعادة افتتاحه من جديد ، وكرد على طلب الشوا، عبر « بنك اسرائيل » عن موافقته الرسمية شريطة ان يخضع البنك لشروط اهمها : ان يشرف « بنك اسرائيل » اداريا على اعمال البنك خوفا من توظيف الاموال في اعمال « ارهابية » كما يدعي البنك ، والمطالبة بشراء سندات « اسرائيلية » ( ربما تكون سندات امن او دفاع ) بمقدار ٥ر١ مليون دولار ، تخضع وكذلك ارصدة البنك للبنك المركزي ويحظر على البنك فتح فروع له في القدس ، كما يشترط ان تتم جميع التحويلات من الداخل والخارج او بالعكس لموافقة البنك المركزي او الحكم العسكري .

مما يذكر ان عروضا كهذه ، سبق وتقدمت بها السلطات الصهيونية لمجموعة من اصحاب الفعاليات الاقتصادية في الضفة ، من بينهم طوقان وكرسوع والبنك العربي وعبدالهادي ، الا انها قوبلت بالرفض .

وما يثير التساؤل في قضية افتتاح بنك فلسطين ، هو التوقيت ، لماذا اختارت الحكومة المصرية ان تعلن عن رفع الحظر ، في نفس الوقت الذي يشهد محاولات تنفيذ الحكم الذاتي ، في غزة بشكل خاص ، حيث تمثل اضعف الحلقات بحكم ارتباطاتها السابقة بالنظام المصري ، وبجانب التوقيت ، تبرز قضية الاشخاص الذين يتبنون المشروع ، من بينهم سليمان زارع الاسطل ، رئيس بلدية خان يونس الذي خاض انتخابات الهلال الاحمر في الفترة الاخيرة ضد الكتلة الوطنية ، وليس في تاريخه ما ينم عن اتجاهات وطنية تصب في مشروعات دعم صمود الجماهير في الارض المحتلة .

الى كل ما سبق تضاف مسالة الشروط التي تقدم بها البنك المركزي ، والتي يظهر آخر تصريح لهشام الشوا بانها قابلة للتنفيذ ، فهو يبرر رغبته بالرضوخ لتلك الشروط قائلا « ولما كانت غزة تحت الاحتلال فان القرار في يد الادارة العسكرية » .

والسؤال المطروح الان ، هل يستطيع ذلك البنك أن يدخل في منافسة اقتصادية مع « البنوك الاسرائيلية » في القطاع ، تمكنه من القيام بمشروعات لمصلحة ابناء القطاع ، ان قائمة الشروط التي طرحها البنك المركزي تؤكد استحالة هذه المنافسة وتؤكد من جهة اخرى ان البنك لن يكون سوى اسم جديد يضاف لقائمة البنوك الصهيونية من غير اختلافات اساسية في الجوهر .

نعود مرة ثانية لمسالة « التوقيت » على اعتبار ان فتح البنك يعني احدى حلقات المؤامرة التي تشترك فيها قوى ثلاث ، الكيان الصهيوني ونظام السادات والبرجوازية المحلية المرتبطة بهما ، فهذه الحلقة تعني « تطبيع » العلاقات القسرية بين القطاع والكيان الصهيوني وتعني اضفاء صفة الشرعية عليها ، واذا اضفنا الى الصورة مجمل الخطوات المصرية التي تمثلت في ايفاد ضباط مخابرات الى القطاع وترتيب اوضاع ادارة الحكم العسكري ( المصري ) لقطاع غزة لنقلها الى المريش ، وترويج اشاعات حول تقديم التعويضات والمدخرات المجمدة منذ عام ١٩٦٧ للموظفين ورجال الشرطة ممن كانوا مقيدين في سجلات الخدمة المصرية قبل عام ١٩٦٧ ، بتجميع هذه الصورة نخرج بنتيجة مفادها ان اعادة افتتاح البنك وما يعلق بها من محاذير عديدة ليست سوى خطوة ثانية التصميم تشارك البرجوازية المحلية المرتبطة بالدور التنفيذي فيها .